

# مجلس الأمة 2012

آخر الأخبار المحلية زوروا موقعنا على  
www.alanba.com.kw/Local

أكد مرشح الدائرة الأولى النائب السابق عبدالله الرومي أن تعطيل الحكومة لجلسات مجلس الأمة وشطب وتأجيل الاستجواب وقضيتي الإيداعات المليونية والتحويلات الخارجية هي أحداث فجرت الصراع والخلاف بين المجلس والحكومة، مضيفاً أن كتلة العمل الوطني ليست كتلة للتكسب أو التبرج ولم تتخذ الكتلة العمل السياسي حرفة أو مهنة، بل إن مبادئها ثابتة ودوافعها مصلحة الكويت قبل كل شيء.

وقال الرومي في حوار أجرته معه «الأخبار»: إنه ناشد صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد، حفظه الله ورعاه، بقبول استقالة الحكومة وحل مجلس الأمة في أول أكتوبر الماضي مبيناً أنه بعدما كشفت قضية الإيداعات المليونية استحالة التعاون بين السلطتين التنفيذية والتشريعية مضيفاً أن الكويت بحاجة في هذه المرحلة إلى اختيار وزراء رجال دولة بمعنى الكلمة يجمعون بين الكفاءة والمقدرة والاستقلالية، في اتخاذ القرار ونظافة اليد إلى تفاصيل اللقاء:

حاوره: أسامة أبو السعود

النائب السابق ومرشح الدائرة الأولى أكد أن مشكلة الكويت في التردد وجمود القرار ما أثر سلباً على مسارات التنمية

## الرومي لـ «الأخبار»: «العمل الوطني» ليست كتلة للتكسب ولم تتخذ



(هاني الشمري)

مرشح الدائرة الأولى نائب رئيس مجلس الأمة السابق عبدالله الرومي

بداية كيف تنظرون للظروف التي احاطت بحل مجلس الأمة وإلى أي مدى تنظرون لقرار صاحب السمو بحل مجلس الأمة والعودة بالقرار إلى الناخب الكويتي؟

● لاشك ان ما حدث في مجلس الأمة من قضية الإيداعات المليونية وشطب الاستجواب وغياب الحكومة المتعمد في قضية رفع الحصانة، كلها أحداث فجرت الصراع والخلاف الموجود، وزادت السخط النيابي على الحكومة ولذلك فصاحب السمو الأمير اتخذ القرار الحكيم والمناسب بالرجوع إلى المواطنين لاختيار نواب البرلمان الجديد. وأنا شخصياً منذ بداية شهر أكتوبر وفي أول ندوة للتحالف بعد عودة البرلمان من الإجازة ناشدت صاحب السمو - حفظه الله - بقبول استقالة الحكومة وحل المجلس، فبعد كشف قضية الإيداعات أصبح من المستحيل أن يستمر مجلس الأمة بهذا الوضع، وأصبحنا جميعاً - قبل أن تتكشف الاسماء - مجلساً فاسداً.

ولذلك كان لابد من الرجوع للقاعدة الانتخابية من أجل إعادة اختيار ممثلي الأمة، وفي مقابلتي مع صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد - حفظه الله - طرحت على سموه نفس هذه المناشدة بحل المجلس وقبول استقالة الحكومة وكان هذا بداية أكتوبر وإيضاً كررت ذلك في ندوة جمعية الخريجين بقبول استقالة الحكومة حيث بات من المستحيل التعاون مع هذه الحكومة. هذه القضايا كلها أفرزت هذا الوضع الذي لا يمكن أن يكون فيه تعاون بين المجلس والحكومة، ولا يمكن أن يكون هناك تعاون أيضاً بين الأعضاء أنفسهم وسيكون هناك صراع بينهم، ولذلك كان الحل بيد صاحب السمو الأمير - حفظه الله - وقد اتخذ سموه القرار الحكيم بقبول استقالة الحكومة وحل مجلس الأمة. البعض ينظر إلى كتلة العمل الوطني أنها كانت مهادنة للحكومة إلى أبعد مدى واستفادت بتوزيع أحد أعضائها وبامتيازات أخرى ولكن حين وجدت سفينة الحكومة تغرق نجت بنفسها وانقلبت على الأراء؟

إذا تتعتم مواقف كتلة العمل الوطني فإنها ليست «مهادنة» بل تختلف من قضية إلى قضية، فكتلة العمل الوطني ليست كتلة للتكسب أو التبرج ولم تتخذ العمل السياسي حرفة ومهنة للتكسب والتبرج، ومبادئها ثابتة، ودايماً كان دافعها وراء اتخاذ أي قرار هو مصلحة الكويت سواء في جانب الحكومة أو ضد الحكومة.

ناشدت صاحب السمو قبول استقالة الحكومة وحل المجلس في أكتوبر الماضي فبعد تكشف «الإيداعات» استحالة التعاون بين السلطتين



تعطيل الجلسات وشطب الاستجوابات والإيداعات المليونية أحداث فجرت الصراع والخلاف بين المجلس والحكومة



مجلس الأمة ليس سوقاً يباع فيه القرار ويشتري ولكنه عمل تشريعي ورقابي



الكويت بحاجة إلى اختيار وزراء دولة بمعنى الكلمة يجمعون بين الكفاءة والمقدرة والاستقلالية في اتخاذ القرار ونظافة اليد

الكويت ورقى البلد. إنما ان يتخذ مجلس الأمة سوقاً يباع فيه القرار فهذا هو الأمر المحزن وهو ما يفقد الناس ثقتهم في العمل البرلماني وفي الديموقراطية ككل، وهو ما قد يولد إحباطاً لدى المواطن وعزواً حتى عن مشاركة الناخب في الانتخابات.

● التعاون ليس من المجلس وحده ولا من الحكومة وحدها ولكن التعاون واجب وفسق المادة 50 من الدستور، فالمجلس لا يمكن أن يعمل بمعزل عن الحكومة ولا الحكومة يمكنها العمل بمعزل عن مجلس الأمة، بل إن تعاونهما هو الذي يثمر العمل والانجاز، ولذلك فالتعاون بينهما واجب ولكن ليس على حساب الدستور، فالتعاون بين الحكومة والمجلس يجب أن يكون في ظل الدستور ووفق أحكامه. وأنا شخصياً أمل أن يوقف الله الشعب الكويتي في كل الدوائر لاختيار الأفضل لتمثيلهم في البرلمان المقبل، وهناك جانب آخر - ليس بيد الشعب الكويتي - وهو الحكومة، فعلى من يكلف برئاسة مجلس الوزراء أن يحسن اختيار الوزراء، فالكويت مرت على مدى السنوات الماضية سواء خلال فترة تولي الشيخ ناصر المحمد رئاسة الوزراء وحتى قبله بفترة من الجمود وتردد القرار. والكويت اليوم بحاجة إلى اختيار وزراء دولة بمعنى الكلمة يجمعون بين الكفاءة والمقدرة والاستقلالية في اتخاذ القرار ونظافة اليد والأمانة ويكون

كيف تنظرون لقضية الإيداعات باعتبارها القشة التي قصمت ظهر البعير، وهل تغيير رئيس الحكومة سيفتح باباً جديداً من التعاون بين الحكومة والمجلس المقبل؟

● من المحسن والمؤسف في الوقت ذاته ان تظهر مثل هذه القضية لأعضاء في مجلس الأمة، فمثل هذا العمل يفقد ثقة الناس في مجلس الأمة فكان من يصل مجلس الأمة هو متبرج ومتكسب من عمله، وهذا لا يجوز شرعاً وأخلاقاً وقانوناً، فمجلس الأمة ليس سوقاً يباع فيه القرار ويشتري، ولكنه عمل تشريعي ورقابي من أجل تحديث التشريعات والاقتراحات بما تتطلبه حاجة الكويت التشريعية وإيضاً رقابة من أجل الإصلاح وصالح المواطنين في

هل تتوقعون ان تشهد الفترة المقبلة تعاوناً حقيقياً بين الحكومة ومجلس الأمة بعد تغيير رئيس الوزراء؟

تحدثت عن خطة التنمية وقوانين الخطة، وهناك حديث مطول عن ضعف الانجاز بسبب عدم وجود تمويل للخطة سواء من البنك المركزي أو البنوك الأخرى، كيف تنظرون لذلك؟

ولكن البعض رأى ان علاقتكم كانت خاصة بسمو رئيس الوزراء السابق الشيخ ناصر المحمد واعتبركم البعض محامي الحكومة، بم تردون على ذلك؟

● المعارضة نفسها كانت تصف الشيخ ناصر المحمد بأنه رجل اصلاحى ثم فيما بعد عدلت الوصف إلى «ذو توجهات اصلاحية».



مرشح الدائرة الأولى النائب السابق عبدالله الرومي يتحدث للزميل أسامة أبو السعود

# مجلس الأمة 2012

لآخر الأخبار المحلية زوروا موقعنا على [www.alanba.com.kw/Local](http://www.alanba.com.kw/Local)

**خطة التنمية قائمة على تعزيز دور القطاع الخاص لتستطيع الدولة توفير فرص عمل للمواطنين**

**مشكلة الكوادر أدت إلى هجرة الكثير من المواطنين من العمل بالقطاع الخاص إلى الحكومي**



**تشجيع القطاع الخاص ليقوم بدوره في استقطاب الشباب للتوظيف والتخفيف من معدلات البطالة**

## العمل السياسي حرفة بل مبادئها ثابتة ودافعها مصلحة الكويت

لبلدانهم بينما مازالت إيران والعراق وغيرها من الدول تبحث عن الصراعات، والمواطن الفقير هو الذي يعاني ويأكل شعارات ويسكن بالشعارات. وإيران تعي هذا الدور جيدا، فلا يمكن اليوم لإيران أو غيرها أن تغلق ممر دوليا وهناك قوانين دولية واضحة في هذا المجال، ولن يسمح لإيران بغلق مضيق هرمز. وعلى إيران أن تتعامل مع القضايا وفق ما يخدم مصالح إيران التي بدأت تتراجع كثيرا، فأين إيران بالماضي وأين هي اليوم؟ وأنا أؤكد أن خلق الأزمات لن يفيد أي شيء لإيران أو المنطقة، وإذا تأثرنا قليلا فإن التأثير الأكبر سيكون على الإيرانيين. واتمنى أن تسود الحكمة والتعقل من الجانب الإيراني في مثل هذه القضايا وأيضا للمجتمع الدولي في معالجة مثل هذه القضايا.

**أطالب رئيس الوزراء بأن يختار وزراءه ممن يتصفون بالأمانة والكفاءة والتجرد ونزاهة اليد**

**الحكومة العراقية لاتزال تعمل بعقلية الماضي ولم تستفد مما جرى للعراق طوال تاريخه**



**هناك امتعاض من الوضع السياسي السابق وعلى الناخب أن يشارك بإيجابية في الانتخابات**

هل تتوقعون أن تستمر تركيبة المجلس القادم كما كانت عليه فيما يخص الدائرة الأولى بفوز 7 نواب شيعة و3 من السنة؟ هذا يعتمد بالدرجة الأولى على الناخب، ولاشك أن هناك امتعاضا من الوضع السياسي السابق ولكن على الناخب أن يشارك بإيجابية في الانتخابات لأن السلبية لن تغير شيئا، سواء حضر الناخب أو لم يحضر فالانتخابات ستجري - بإذن الله. وبالتالي فإن حضور الناخب سيؤثر في عملية الاختيار، ولكن عدد نواب الشيعة أو السنة فلا ندرى وإن كنا ضد هذا التقسيم الطائفي لأننا كلنا اخوان. أتوقع أن يكون نواب الشيعة من الدائرة الأولى في هذه الانتخابات بين 5 أو 6 نواب فقط.

هل ستحافظ كتلة العمل الوطني على مقاعدها في المجلس القادم؟ طبعاً كتلة العمل الوطني فقدت رجلاً فاضلاً ونشطاً بطلانه وقدراته والمجلس القادم لن يعوضه وهو الأخ عادل الصرعاوي، ولكن من يفز من كتلة العمل الوطني الحاليين أو الجدد فهو مكسب للكتلة والبرلمان، وللعمل فإن محمد الصقر ومنشاري العيصمي ومحمد العبدالجادر كلهم من كتلة العمل الوطني.

هل تتوقعون أن تستمر تركيبة المجلس القادم كما كانت عليه فيما يخص الدائرة الأولى بفوز 7 نواب شيعة و3 من السنة؟ هذا يعتمد بالدرجة الأولى على الناخب، ولاشك أن هناك امتعاضا من الوضع السياسي السابق ولكن على الناخب أن يشارك بإيجابية في الانتخابات لأن السلبية لن تغير شيئا، سواء حضر الناخب أو لم يحضر فالانتخابات ستجري - بإذن الله. وبالتالي فإن حضور الناخب سيؤثر في عملية الاختيار، ولكن عدد نواب الشيعة أو السنة فلا ندرى وإن كنا ضد هذا التقسيم الطائفي لأننا كلنا اخوان. أتوقع أن يكون نواب الشيعة من الدائرة الأولى في هذه الانتخابات بين 5 أو 6 نواب فقط.

هل تتوقعون أن تستمر تركيبة المجلس القادم كما كانت عليه فيما يخص الدائرة الأولى بفوز 7 نواب شيعة و3 من السنة؟ هذا يعتمد بالدرجة الأولى على الناخب، ولاشك أن هناك امتعاضا من الوضع السياسي السابق ولكن على الناخب أن يشارك بإيجابية في الانتخابات لأن السلبية لن تغير شيئا، سواء حضر الناخب أو لم يحضر فالانتخابات ستجري - بإذن الله. وبالتالي فإن حضور الناخب سيؤثر في عملية الاختيار، ولكن عدد نواب الشيعة أو السنة فلا ندرى وإن كنا ضد هذا التقسيم الطائفي لأننا كلنا اخوان. أتوقع أن يكون نواب الشيعة من الدائرة الأولى في هذه الانتخابات بين 5 أو 6 نواب فقط.

هل تتوقعون أن تستمر تركيبة المجلس القادم كما كانت عليه فيما يخص الدائرة الأولى بفوز 7 نواب شيعة و3 من السنة؟ هذا يعتمد بالدرجة الأولى على الناخب، ولاشك أن هناك امتعاضا من الوضع السياسي السابق ولكن على الناخب أن يشارك بإيجابية في الانتخابات لأن السلبية لن تغير شيئا، سواء حضر الناخب أو لم يحضر فالانتخابات ستجري - بإذن الله. وبالتالي فإن حضور الناخب سيؤثر في عملية الاختيار، ولكن عدد نواب الشيعة أو السنة فلا ندرى وإن كنا ضد هذا التقسيم الطائفي لأننا كلنا اخوان. أتوقع أن يكون نواب الشيعة من الدائرة الأولى في هذه الانتخابات بين 5 أو 6 نواب فقط.

هل تتوقعون أن تستمر تركيبة المجلس القادم كما كانت عليه فيما يخص الدائرة الأولى بفوز 7 نواب شيعة و3 من السنة؟ هذا يعتمد بالدرجة الأولى على الناخب، ولاشك أن هناك امتعاضا من الوضع السياسي السابق ولكن على الناخب أن يشارك بإيجابية في الانتخابات لأن السلبية لن تغير شيئا، سواء حضر الناخب أو لم يحضر فالانتخابات ستجري - بإذن الله. وبالتالي فإن حضور الناخب سيؤثر في عملية الاختيار، ولكن عدد نواب الشيعة أو السنة فلا ندرى وإن كنا ضد هذا التقسيم الطائفي لأننا كلنا اخوان. أتوقع أن يكون نواب الشيعة من الدائرة الأولى في هذه الانتخابات بين 5 أو 6 نواب فقط.



نحن الآن في فترة الانتخابات والحديث عن رئاسة المجلس سابق لاوانه

**الحكومة لم تحل قوانين خطة التنمية.. إلى مجلس الأمة.. فكيف سننجز الخطة؟! مشكلة الكويت الأساسية هي الإدارة.. والقرار الحكومي لايزال كعهده في الستينيات**

هل تتوقعون أن تستمر تركيبة المجلس القادم كما كانت عليه فيما يخص الدائرة الأولى بفوز 7 نواب شيعة و3 من السنة؟ هذا يعتمد بالدرجة الأولى على الناخب، ولاشك أن هناك امتعاضا من الوضع السياسي السابق ولكن على الناخب أن يشارك بإيجابية في الانتخابات لأن السلبية لن تغير شيئا، سواء حضر الناخب أو لم يحضر فالانتخابات ستجري - بإذن الله. وبالتالي فإن حضور الناخب سيؤثر في عملية الاختيار، ولكن عدد نواب الشيعة أو السنة فلا ندرى وإن كنا ضد هذا التقسيم الطائفي لأننا كلنا اخوان. أتوقع أن يكون نواب الشيعة من الدائرة الأولى في هذه الانتخابات بين 5 أو 6 نواب فقط.

هل تتوقعون أن تستمر تركيبة المجلس القادم كما كانت عليه فيما يخص الدائرة الأولى بفوز 7 نواب شيعة و3 من السنة؟ هذا يعتمد بالدرجة الأولى على الناخب، ولاشك أن هناك امتعاضا من الوضع السياسي السابق ولكن على الناخب أن يشارك بإيجابية في الانتخابات لأن السلبية لن تغير شيئا، سواء حضر الناخب أو لم يحضر فالانتخابات ستجري - بإذن الله. وبالتالي فإن حضور الناخب سيؤثر في عملية الاختيار، ولكن عدد نواب الشيعة أو السنة فلا ندرى وإن كنا ضد هذا التقسيم الطائفي لأننا كلنا اخوان. أتوقع أن يكون نواب الشيعة من الدائرة الأولى في هذه الانتخابات بين 5 أو 6 نواب فقط.

هل تتوقعون أن تستمر تركيبة المجلس القادم كما كانت عليه فيما يخص الدائرة الأولى بفوز 7 نواب شيعة و3 من السنة؟ هذا يعتمد بالدرجة الأولى على الناخب، ولاشك أن هناك امتعاضا من الوضع السياسي السابق ولكن على الناخب أن يشارك بإيجابية في الانتخابات لأن السلبية لن تغير شيئا، سواء حضر الناخب أو لم يحضر فالانتخابات ستجري - بإذن الله. وبالتالي فإن حضور الناخب سيؤثر في عملية الاختيار، ولكن عدد نواب الشيعة أو السنة فلا ندرى وإن كنا ضد هذا التقسيم الطائفي لأننا كلنا اخوان. أتوقع أن يكون نواب الشيعة من الدائرة الأولى في هذه الانتخابات بين 5 أو 6 نواب فقط.

هل تتوقعون أن تستمر تركيبة المجلس القادم كما كانت عليه فيما يخص الدائرة الأولى بفوز 7 نواب شيعة و3 من السنة؟ هذا يعتمد بالدرجة الأولى على الناخب، ولاشك أن هناك امتعاضا من الوضع السياسي السابق ولكن على الناخب أن يشارك بإيجابية في الانتخابات لأن السلبية لن تغير شيئا، سواء حضر الناخب أو لم يحضر فالانتخابات ستجري - بإذن الله. وبالتالي فإن حضور الناخب سيؤثر في عملية الاختيار، ولكن عدد نواب الشيعة أو السنة فلا ندرى وإن كنا ضد هذا التقسيم الطائفي لأننا كلنا اخوان. أتوقع أن يكون نواب الشيعة من الدائرة الأولى في هذه الانتخابات بين 5 أو 6 نواب فقط.

● هناك ميزانية للخطة ولكن الخطة كانت تشتمل أيضا على انشاء شركات في القطاعات الكبيرة مثل الكهرباء وغيرها بان يكون هناك دور وأسهم للمواطن ويتولى ادارتها القطاع الخاص ويكون السهم الذهبي للحكومة وهذا كله كان يفترض ان ينجز ولكن مع الأسف كان هناك تأخير من الحكومة برغم إصدار قانون الخطة من مجلس الأمة، وعلى الحكومة المقبلة ان تستعجل إنجاز هذه الشركات والدفع في هذه المشاريع حتى تدور عجلة التنمية بشكل أكثر وأكثر.

ننتقل إلى ما يدور عن تدري الخدمات التعليمية والصحية وغيرها من القضايا التي تهم كل مواطن كويتي خاصة ان الكويت - ولله الحمد - سخية ولها عطاء مشهود في معظم دول العالم، كيف تنظرون لهذه الازدواجية؟ ● أوافقك فيما تقول بالفعل، فالكويت مثل «عين عذاري» تسقى البعيد وتحرم القريب منها، فاليسوم الكويت ليس بها سوى جامعة حكومية واحدة ولولا القطاع الخاص بجامعاته لكنت لدينا مشكلة أكبر، فالكويت اليوم تكبر ولا تصغر، ومع الأسف بالرغم من كبر الكويت فإن القرار الحكومي لايزال كعهده في الستينيات، فمشكلة الكويت الأساسية هي مشكلة الإدارة.

فريسي مجلس الإدارة الجيد في أي شركة يستطيع النهوض بالشركة ويطورها بروية وفكر متجدد وهو ما يؤدي إلى كبر حجم الشركة وازدهارها، أما إذا تم تعيين رئيس مجلس إدارة غير جيد فستنهتار الشركة رغم كبر رأسمالها. لهذا نكرر ان مشكلة الكويت في الإدارة والقرار المترجم، فيتخذ القرار اليوم وغدا يلغى القرار وهذا ليس من سمة الحكومات التي عليها أولا ان تدرس قراراتها بجميع أبعادها وجوانبها بسلبياتها وإيجابياتها وعبئها وثمها على الناس وعلى الدولة ثم تتخذ القرار، وليس العكس ان تتخذ القرار ثم تلغيه بعد اعتراض البعض عليه او عدم جدواه. فهذا مع الأسف الشديد واقعا وهو جزء من مشاكلنا التي نعيشها، وأن الأوان لتفرد النواب لممارسة دورهم الحقيقي في الرقابة والتشريع بدلا من زهاب النواب وراء تتبع معاملات الناس وأن كانت معاملات الناس امرا ضروريا لمطلوبا حلها ومعالجتها - فالحفاظة على كرامة الناس وايصال حقوقهم أولى واعظم، وإيجاد العدالة وان يحصل الناس على وزارة دون الاحتياج في واسطة من فلان أو فلان.

مطلوب من المجلس - اذا قصرتم الحكومة - ان يقوم بتوصيف المعاملات في كل وزارة حتى يحصل كل مواطن على حقه القانوني المشروع، وعلى الحكومة تخصيص أجهزة في كل وزارة لتتابع معاملات الناس واذا حدث خلل في أي موضوع او ظلم لمواطن لصالح مواطن آخر فيجب ان يحاسب الموظف المسؤول عن ذلك. واليوم نحن بحاجة إلى حملة كبرى لمواجهة الفساد الذي استشرى في مختلف أجهزة الدولة من خلال حملة اعلامية وتشكيل جهاز داخل كل وزارة يتابع المعاملات خاصة الوزارات الخدمية التي لها اتصال مباشر مع المواطنين من الرخص والمعاملات المختلفة، واليوم نسعى كثيرا ان فلانا يأخذ رشوة لينجز لك معاملتك، فألى متى نسعى ولا نتخذ القرار؟! تحدثت في افتتاح مقرر الانتخابي انه لا يجوز ان نسعى في الكويت عن

الرشاوى ولكن ايضا هناك مشكلة تختص بالموظفين من أصحاب الدخول الضعيفة والمطالبين بزيادات مالية وكوادر، كيف تنظر لذلك؟

● اليوم فيما يتعلق بالفساد يجب ان يكون هناك دور للمواطن في الإبلاغ عن كل واقعة فساد، فإذا طلب أي موظف رشوة لانجاز المعاملة فعلى المواطن صاحب المعاملة الإبلاغ عنه فوراً، وليس المهم ان تتعطل مناقصة ولكن المهم حماية هذا المواطن الشريف والمجتمع ككل من هذا الموظف المرئى، أما فيما يتعلق بالكوادر فأعتقد ان كثير من المواطنين أنجز والحكومة لديها استعداد لإقرار زيادات للموظفين الذين لم تقرر لهم كوادر ومنهم المتقاعدون - بحسب تصريح وزير المالية قبل أيام - وهذا جيد، ولكن الأهم اليوم ان يكون هناك تركيز على القطاع الخاص حتى يستطيع القيام بدوره في استقطاب الشباب للتوظيف والتخفيف من معدلات البطالة في الكويت.

فقدرة الدولة على تحمل توظيف الشباب لديها لن يستمر إلى مدى الحياة، فالكويت تحتاج بحلول عام 2030 إلى إيجاد 75 ألف فرصة عمل للشباب الكويتي، لذلك علينا ان نبدأ من اليوم ونستعد لذلك سواء من الحكومة او القطاع الخاص لاستيعاب كل تلك الأعداد من الشباب الكويتي. ولكن مشكلة الكوادر انها أدت إلى هجرة الكثير من المواطنين من العمل بالقطاع الخاص إلى القطاع الحكومي، لما فيه من رواتب وامتيازات وأمان وظيفي في القطاع الحكومي عن الخاص وهو مخالف لخطة التنمية، فخطة التنمية قائمة

على تعزيز دور القطاع الخاص حتى تستطيع الدولة توفير فرص عمل للمواطنين. واليوم الميزان اخلت وعلى الحكومة والمجلس معالجة هذا الأمر من جهة التركيبة السكانية واضطلاع القطاع الخاص بدور أكبر في توظيف العمالة الوطنية وخطة التنمية في كثير من المشاريع وأنا قدمت أنا والأخ عادل الصرعاوي مشروعاً انتهت من دراسته للجنة المالية فيما يخص إنشاء هيئة لرعاية الحرفيين والصناعيين وتقديم الدعم لهم حتى توجه القطاع الخاص للعمل الحرفي الصناعي المنتج بها، بدلا من ان يكون موظفا في القطاع العام او الخاص، فإذا كان المواطن الكويتي مبدعا وصاحب حرفة او صنعة معينة فعلياً توفير الاجراء المناسبة وتقديم الدعم اللازم للارتقاء بمشروعه حتى يعمل وينتج.

هل تتوقعون ان تختلف تشكيلة الحكومة المقبلة عن سابقتها بروية وفكر جديد؟

أتمنى ذلك، أولا بان تختلف طريقة تشكيل الحكومة كلية عما كانت عليه سابقا، انا ادعو رئيس الوزراء لأن يختار وزراء الحكومة القادمة ممن يتصفون بالأمانة والكفاءة والتجرد ونزاهة اليد ويعملون لبناء بلدنا ويعرفون حدود صلاحياتهم حتى لو كانوا جميعا من طائفة واحدة او قبيلة واحدة لكن المهم ان يعملوا لخدمة الكويت ويتصفوا بالصفات التي ذكرتها من قبل، لكن ان تأتي بوزراء محاصصة وتضعيب البلا، فهذا غير مقبول. هناك ملفات أخرى كملف بناء ميناء مبارك، كيف تنظرون للاعتراضات

العراقية على بناء الميناء؟ ● العراق يعيش حتى الان عدم الاستقرار، وواقع السياسي اقرب لما كنا نعيشه قبل حل مجلس الأمة، فاذا كنا في الكويت نطرح قضايا شعبية ففي العراق أيضا الحكومة العراقية تطرح هذه القضية وكأنها قضية شعبية، ومع الأسف الحكومة العراقية لا تزال تعمل بعقلية الماضي ولم تستفد مما جرى في العراق على طول تاريخه. فالحكومة العراقية بدلا من تسخير طاقاتها لتحقيق التنمية في العراق وحل مشاكل المواطنين والاستفادة من موارده الضخمة في تلك التنمية وحل مشاكل البطالة وغيرها نجدها تحتلج الأزمات، وميناء مبارك قضية خاسرة للعراق لأن الميناء بني على ارض كويتية وميناء كويتي ولن يؤثر على الملاحة والكويت لم تستفد ابدا لحاق الضرر بالعراق من خلال بناء هذا الميناء بقدرا ما تقدم من تنمية حقيقية للكويت والعراق على حد سواء.

ومع الاسف ايضا فإن الحكومة العراقية وبعوض النواب في العراق مازالوا يعيشون في عقلية الماضي. وايضا كيف تنظرون لتهديد ايران بأغلاق مضيق هرمز وتأثيره بمنع الملاحة ونقل النفط الى دول العالم؟ ● نفس ما ينطبق على العراق اليوم ينطبق على ايران، فعلياً ان ننظر الى كيفية تعامل الفكر الغربي - وهم قوميات متعددة ولغات متعددة وبينهم حروب ومئات الملايين من البشر - ولكن كيف يتعاملون اليوم ويحققون تنمية وحرية وديموقراطية